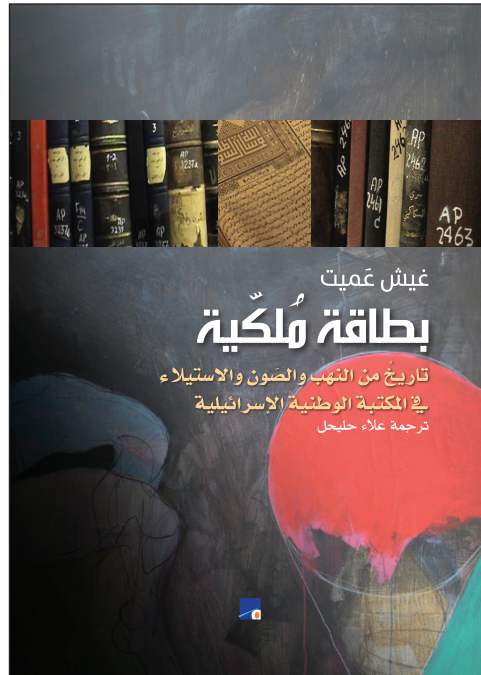


عزيز العضا (\*)

## النكبة الثقافية: الكتب والمخطوطات الفلسطينية بين الهرس والسرقه والنهب والتزوير

[قراءة في كتاب «بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية» الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠١٥]



صدرت في شهر أيار ٢٠١٥ عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» ترجمة لكتاب بعنوان: «بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية». والكتاب هو، في الأصل، رسالة دكتوراه في قسم الأدب العبري في جامعة «بن غوريون» للباحث «غيش عميت»، ترجمه إلى العربية «علاء حليحل»، ويقع في «٢٢٢» صفحة من القطع المتوسط.

باستثناء تقديم المترجم، يتألف الكتاب من ثلاثة فصول مسبقة بمدخل معمق بحجم (٢٣) صفحة، يضع فيه المؤلف الخلاصة المركزة لما يقوم عليه الكتاب من استراتيجيات، في وصفه لما جرى بشأن المكتبة الوطنية، التي أنشئت من ثلاثة روافد رئيسية جعلت منها ما يمكنني تسميته «وهمًا» ثقافيًا ومعرفيًا للدولة الناشئة. كما خصص مساحة جيدة للحديث عن المكتبات الوطنية والممتلكات الثقافية والكولونيالية، وعرج على البروتوكولات والاتفاقيات الدولية، كاتفاقية لاهاي-١٩٥٤، واليونسكو-١٩٧٠، ذات الصلة بالممتلكات الثقافية تحت الاحتلال، باعتبارها خاص بالبشرية جمعاء.

يشير «عميت» إلى أن كتابه هذا يتطرق إلى ثلاثة أحداث وقعت بين جدران المكتبة الوطنية-الصهيونية في القدس بين الأعوام ١٩٤٥-١٩٥٥، وهي: (١) مشروع «كنوز المنفى»، الذي جلب في إطاره بعد الحرب العالمية الثانية، مئات آلاف الكتب التابعة لليهود والتي نهبها النازيون. (٢) (جمع!) (٣٠,٠٠٠) كتاب كانت بملكية فلسطينيين إبان (النكبة) في العام ١٩٤٨. (٣) جمع كتب ومخطوطات ليهود اليمن من اليمن هاجروا إلى «إسرائيل» في نهايات سنوات الأربعينيات ومطلع الخمسينيات (من القرن العشرين) (ص: ١١).

يشير الكتاب إلى قضايا شائكة في تاريخ المكتبة الوطنية الإسرائيلية وتاريخ أكاديميها وباحثيها المؤسسين، منذ تأسيسها في العام ١٩٢٥م (ص: ١٠)، كما يتموقع في لب هذا الكتاب العلاقة التبادلية المركبة بين مصطلحات: النهب، والمصادرة، والتجميع والإنقاذ (ص: ١٥).

بنظرة متفحصة، وقراءة متأنية للكتاب تجده يتضمن «قراءة في أوراق نهب المكتبات الفلسطينية في القدس وحيفا وباقي المدن والقرى الفلسطينية إبان النكبة، مشفوعاً بوثائق وشهادات واعترافات صريحة. ومن الجميل في هذا الجانب، أن الكتاب يورد

العديد من التفاصيل التي توضح استراتيجيات النهب والسلب والسرقة والبيع والهرس والطحن، وآليات الإخفاء والتزوير، وإظهار ذلك كله كعمل أطلق عليه «الرأفة والإنقاذ»؛ وفق مجموعة من الأكاذيب والمغالطات الواردة، فيما عبّرت عنها الموسوعة اليهودية»، بالقول: «إبان حرب الاستقلال، دبر بيت الكتب عملية واسعة لإنقاذ الكتب من التلف، في الأحياء العربية المهجورة!» (ص: ١٠). أي أن قتل الشعب الفلسطيني وتشريدته هو «حرب استقلال»، ونهب الكتب هو «إنقاذ من التلف»، والأحياء العربية «مهجورة» وليس أهلها يتوزعون بين «قتيل وطريد وشريد»!

لأن الحديث عن الكتب يعني الحديث الموسوعي عن الحياة وشؤونها وشجونها، فإن هذا الكتاب يتناول العديد من القضايا والمفاهيم الفكرية والعقائدية والسياسية، إلا أنه ولضرورات التثقيف والتوعية حول النكبة التي ابتلي بها شعبنا، بأشكالها ومستوياتها المختلفة، يجب التركيز على ما يتعلق بما سنطلق عليه «النكبة الثقافية» للشعب الفلسطيني، ذات الصلة بالكتاب الفلسطيني المنهوب والمسرّوق والمزور والمهرّوس، وفق ما ورد في هذا الكتاب.

## الشعب الفلسطيني: من الأمية الواسعة إلى التعلق بالكتاب

يقر «عميت» أنه في النصف الأول من القرن العشرين شهدت فلسطين يقظة ثقافية ساعدت على نشر الكتب والصحف بين أوساط عامة الناس؛ عندما انتقل الشعب الفلسطيني، وبشكل متسارع، من الأمية واسعة الانتشار إلى التعلق بالكلمة المكتوبة، ويعزو ذلك إلى الأسباب التالية:<sup>١</sup>

١. الإمبريالية الغربية، التي كشفت النخب في محافظات الإمبراطورية العثمانية- في مصر ولبنان أولاً ومن ثم في فلسطين- على مختلف الأفكار والآليات.
٢. التهديد الصهيوني، الذي أنشأ حاجة قوية جداً للمعلومات المكتوبة.
٣. بعد الحرب العالمية الأولى فُتح في فلسطين حوانيت كتب ونشطت إلى جانبها مكتبات وحوانيت للاستعارة وغرف قراءة عامة. كما يشير «عميت» إلى أن المجتمع المقدسي كان من المجتمعات العربية المزدهرة في الشرق الأوسط، وأما غربي القدس، الذي احتل

قبيل النكبة، في أحياء، مثل: القطمون<sup>٢</sup>، والطالبية<sup>٣</sup>، والمصرارة واليوناني، فكان يضم نحو (٢٨,٠٠٠) نسمة، وقد تفرّق في كل حذب وصوب، ولم يبق منه سوى (٢٠٠) عربي تم تجميعهم في حيّ البقعة (ص: ٨٩-٩٠).

## النكبة الثقافية: هي بتر اليقظة الثقافية التي تتجلى في الكتب

يؤكد «عميت» أن النهضة الثقافية للشعب الفلسطيني، الموصوفة أعلاه قد بُترت وتوقفت مع الهزّات التي خلفتها النكبة في العام ١٩٤٨، إذ نجم عنها:

١. فقدان مجموعات كتب خاصّة وعمامة.
٢. ضياع القصص مع ذهاب الناس الذين حملوها في ذاكرتهم. لقد كانت عمليات النهب والسرقة والسطو، أثناء الحرب وبعدها، واسعة الانتشار بشكل ملحوظ. وقد تحدّث بن غوريون عن ذلك بشكل صريح في إحدى جلسات الحكومة، وفي ١٩٤٨/٠٦/٢١ وصف أحدهم الوضع في صحيفة «عال همشمار»: قضية النهب والسرقة لم تهدأ في القدس (ص: ٩١-٩٢)، وفي خضم تلك الأحداث، جرى رسم خط فاصل: بتجريم النهب الخاص، و«شرعنة» النهب الذي ينتهي إلى المخازن العامة، واعتباره شرعياً وأخلاقياً (ص: ٩٣)؛ وهناك عمليات «مصادرة» جرت وفق شكلين متكاملين: استخدام قوة الذراع من جهة، والاستناد إلى القوانين من جهة أخرى (ص: ٩٥). أما الخسائر الفلسطينية، بالأرقام، الناجمة عن النكبة، ووفق ما ورد في هذا الكتاب، فهي كما يأتي (ص: ٩٣-٩٥):

- ٤٤٠ قرية تم هجرها بالكامل.

- ٢,٥ مليون من الأراضي الزراعية (منها: ١٥٠,٠٠٠ دونم زيتون، ٩٠,٠٠٠ دونم بيارات، ٢٠,٠٠٠ دونم كروم عنب، آلاف الدونمات من أشجار الفواكه المختلفة، والباقي مزروع بالمحاصيل المختلفة).

- طالت عمليات المصادرة والنهب، الكتب والتحف الأثرية أيضاً، وكل أصناف الهواة أو رجال الأعمال استولوا على الأثرية، والمكتبة الوطنية استولت على الكتب، والجيش استولى على المواد الغذائية... وهكذا.

- مجمل قيمة الخسائر: قدرها وزير الخارجية «موشيه شرتوك» بما قيمته مليار دولار.

وأما بشأن النكبة الثقافية، المتعلقة بالكتب الفلسطينية، فقد غاص «عميت» في تفاصيلها، على مدى ٢٥٪ من كتابه. وسوف نقوم، فيما يأتي، برصد ما جاء في هذا الكتاب من بيانات وبيّنات حول هذا الموضوع النكبة الثقافية، بناءً على معطيات ووثائق عديدة، منها:

- بين أيّار ١٩٤٨ ونهاية شباط ١٩٤٩، جمع عمّال المكتبة الوطنية نحو ٣٠,٠٠٠ كتاب وصحيفة ومخطوطة خلفها من ورائهم فلسطينيون من سكان القدس الغربية (ص: ٨٧)، غالبيتها بالعربية، من مختلف المواضيع الفكرية والعلمية، وبعضها بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية. وجمعت أيضاً آلاف الكتب التي كانت تابعة لمؤسسات تربوية وكنائس (ص: ٩٨). ففي ٢٦ تموز ١٩٤٨، كتب أحدهم بأنه قد جمع حتى اليوم نحو ١٢,٠٠٠ كتاب وتزيد. قسم كبير من مكتبات الأدباء والمثقفين العرب موجود الآن في مكان آمن. وهناك بضعة أكياس من المخطوطات التي لم تتضح قيمتها بعد، موجودة بحيارتنا أيضاً (ص: ٩٧).
- في أواخر العام ١٩٤٨، وعندما اشترط الحاكم العسكري توفير سجلات للكتب، تبين أن هناك كتباً قد اختفت، كما أن ممثل الفاتيكان في القدس تشكّى من اختفاء (٣٦) مجلداً للموسوعة الإيطالية من ممثلية الفاتيكان في جبل صهيون، بعد احتلالها (ص: ٩٩).
- الكتب التي جمعت في أحياء غرب القدس العربية، جُلّبت إلى منزل سكني جنوب جمعية الشبان المسيحيين، وهو عبارة عن فرع لبيت الكتب القومي والجامعي، أقيم فور انتهاء الحرب وأُغلق عام ١٩٦٠، واحتوى في العام ١٩٥٦ نحو (١٥,٠٠٠) كتاب، وهناك من يقول بأنها أُعيرت للمكتبة الوطنية إعاره دائمة (ص: ١٠٧). ووفقاً لشهادة أحدهم، فإن كتب الفلسطينيين جُلّبت بداية إلى المكتبة التابعة لقسم اللغة العربية في ترانسنا، الذي نقلت إليه الجامعة غالبية فعالياتها ونشاطاتها بعد نيسان/ ١٩٤٨ (ص: ١٠٧).

(١١١) . ونظراً لتعدد تلك المظاهر والصور والتجليات التي تصف «النكبة الثقافية الخاصة بالكتب»، فإننا سنكتفي بذكر ما أمكننا التقاطه من بين ثنايا هذا الكتاب «شبه الموسوعي»:

### أولاً: على مستوى المحو الثقافي

تدعي الجامعة العبرية، التي ظل نظام الإغارة مستمراً فيها أثناء الحرب، أنها تجندت هي والمكتبة الوطنية للحفاظ على الكتب، من خلال جمع الكتب ورعايتها وحمايتها من أذرع الجيش والمؤسسات الحكومية. إلا أن عملية الجمع هذه استندت على ما يلي:

– إبعاد الفلسطينيين عن حدود المجموع القومي، الذي جرى تعريفه بكونه يهودياً حصرياً (ص: ١٠١).

– تعامل الصهيونية مع نفسها باعتبارها وكالة ثقافية، من مهامها الأخلاقية بث بشارة التنوير لضواحي أوروبا البائسة عند أطراف الشرق الأوسط (ص: ١٠١). وهناك من ادّعى بأن المكتبة الوطنية أخرجت الكتب من حيازة العاجزين عن فك رموزها، ونقلتها إلى الذين يتقنون جني الفائدة منها، لصالح العلم والبشرية (ص: ١٠٣). ويرى «إدوارد سعيد» أن «جمع كتب الفلسطينيين» جعل الصهاينة يميلون إلى إنكار وجود الفلسطينيين كأصلايين.

– معتقدات مركز –أوربوية واستشراقية: فقد نُظر إلى الفلسطينيين على أنهم أنتجوا ممتلكات ثقافية لم يكونوا قادرين بأنفسهم على فهم وإدراك قيمتها وأهميتها بشكل حقيقي. كما أنه لم تجرِ طوال تلك السنين، منذ الاستيلاء على تلك الممتلكات، أي محاولة لإعادة كتب الفلسطينيين إلى أصحابها أو ورثتها الحقيقيين. ولا يفوتنا الإشارة إلى أنه يتم التعامل مع تلك الكتب على أنها لم تكن بقايا من الماضي بل جزء من نسيج الحياة الراهن (ص: ١٨٧).

ويشير «عميت» إلى أن المكتبة الوطنية لم تستوعب كل الكتب التي جُمعت أثناء الحرب؛ فهناك نحو (٤٠,٠٠٠) كتاب حُفظت في المخازن التي أقامتها وزارة المعارف، وفي أواخر الخمسينيات مُرّق وأبيد أكثر من نصفها (ص: ١١٨).

ومن مظاهر المحو الثقافي أيضاً، أن هناك من المصنّفين من

• نُظمت لجنة من طرف الجامعة العبرية، التي تتبع الجيش وتجمع الكتب من داخل البيوت، علماً بأنه نشأت حالة من التنافس بين المؤسسات العامة المختلفة، التي تسعى للفوز بالصفقة الجيدة المتعلقة بالوصاية على شؤون المكتبات والكتب العامة والخاصة المتروكة (ص: ٩٧)، ثم اتخذت عمليات التجميع هيئة رسمية ومخططة، وحظيت بدعم علني ومالي من الجامعة العبرية (ص: ٩٨).

• جمع عمال الوصي على أملاك الغائبين، في عام ١٩٤٨ والأعوام التي تلتها، نحو ٤٠,٠٠٠ كتاب من مدن يافا وحيفا وطبرية والناصرية وأماكن سكنية أخرى. كانت غالبيتها كتب تدريسية جُمعت من مؤسسات تربوية، ومن مدارس عربية أثناء حرب ١٩٤٨، وحُفظت في مخازن أقيمت لهذا الغرض في حيفا ويافا والناصرية والقدس (ص: ٨٧، ١٢١). وركّزت الكتب التي جمعت في يافا في المكتبة التي أقيمت خصيصاً لهذا الغرض (ص: ٩٦).

• الكثير من تلك الكتب بيعت مجدداً للمدارس العربية وللأفراد والمؤسسات وجنت حكومة الاحتلال خلال الفترة ١٩٤٩–١٩٥٤ ما قيمته (١٧,٣٦٠) ليرة (تعاادل ٢١٠,٠٠٠ شيكل حالياً) (ص: ١٢٣)، ونحو ١٠٠ منها نقلت عام ١٩٥٤ إلى قسم علوم الشرق في المكتبة الوطنية (ص: ٨٧)، ففي العام ١٩٣٠ كان هذا القسم يضم (٣٠,٠٠٠) كتاب بالعربية، وفي العام ١٩٥٠ أصبح يضم (٣٦,٠٠٠) كتاب، والفرق قادم من الكتب التي (نُهبت) من الفلسطينيين إبان النكبة (ص: ١٠٤).

### صور من النكبة الثقافية: الكتب بين أكياس القمح.. والأرضيات الرطبة.. والسرقة.. والبيع.. والهرس

ورد في كتاب «عميت» هذا مجموعة من المظاهر والصور التي تتجلى فيها النكبة الثقافية، ولعل أقلها ما يقول به «عميت» من أن «الكتب الفلسطينية أضحت نصباً تنكاريًا غريباً تتضمن حفظاً وهمياً، وخراباً وإنقاذاً» (ص: ١٠٩)، وورد في تقرير المكتبة الوطنية في آذار ١٩٤٩ وصف تلك الكتب بأنها «ممتلكات روحانية هائلة، لن ندرك قيمتها الكاملة إلا بعد ترتيب وتسجيل كل المواد (ص:

شاهد إهداءات أصحاب الكتب وأسماءهم (ص: ١٠٧). وبعد أن تم تصنيف الكتب وفق أسماء مالكيها،<sup>٦</sup> إلا أنه في سنوات الستينيات أزيلت عن الكتب العربية أسماء المالكين،<sup>٧</sup> لتستبدل بعبارة «الأملاك المهجورة Abandoned Property»، واختصارها بالحرفين (AP) (ص: ١٠٨)، أما الكتب المطبوعة باللغات الأجنبية فاندمجت ضمن المكتبة من دون أي أثر (ص: ١٠٩)، كما أن هناك نحو (٥٠٠) مخطوطة فلسطينية جمعت في الحرب ولا تظهر في الفهرس المحوسب (ص: ١١٠).

بذلك، تم «بتر» العلاقة بين الكتاب وصاحبه، ويشير فهرس المكتبة الوطنية إلى أن هناك (٥,٧٨٧) كتاباً تحمل شارة (AP)<sup>٨</sup> (ص: ١٠٩). كما أنه عند استقرار وضع الدولة الفتية، وُضع منهاج خاص يهدف إلى جعل مواقف الفلسطينيين أكثر إيجابية من الدولة، وكانت كتب التدريس الفلسطينية تتكس في مخازن وزارة المعارف (ص: ١٢٠-١٢١).

في نيسان ١٩٥٧، عُقدت جلسة خاصة للقضاء على الكتب العربية؛ لأسباب كلفة الاحتفاظ بها، ولأسباب أمنية خشية مناهضة الدولة، فتقرر بيع مجموعة من الكتب كنفائات ورقية، تشمل: (٢٣,٠٠٠) كتاب في تل أبيب و(٣,٣١١) كتاباً في حيفا، على أن يتم طحنها بشكل معلن للجميع، لضمان عدم خروج الكتب إلى السوق (ص: ١٢٨-١٢٩). وفي السنوات التالية تم تحرير قوائم بعناوين الكتب اللزم إتلافها، على ورق مروسّ بشعار «دولة إسرائيل»، والقوائم بعنوان: قائمة بضائع غير صالحة للاستعمال، منها: قصص عن نساء فانيات، كتاب الكشاف الفلسطيني، ثلاثة أبطال مشهورين في التاريخ العربي... الخ (ص: ١٢٩).

## ثانياً: على مستوى التعامل مع الكتب المنهوبة

بين «عميت»، بالاستناد إلى ما توفر لديه من وثائق، ما جرى بحق «الكتب الفلسطينية المنكوبة» خلال الفترة بين السنوات (١٩٤٥-١٩٥٥)، بما يشير إلى مدى الإهمال وعدم التقدير من جانب، والسرقة والنهب والاستحواذ ومحو صاحب الكتاب الأصلي من جانب آخر. وسوف نورد فيما يأتي أمثلة تم اقتباسها من هذا الكتاب:

١. ورد في تقرير المكتبة الوطنية في آذار ١٩٤٩: كانت بداية

جمع الكتب في نهاية أيار واستمرت حتى اليوم»، وأدت العملية إلى إحضار بضع عشرات الآلاف من الكتب ومئات المخطوطات إلى مخازن «بيت الكتب الوطني» (ص: ١١١). ورغم أن تصنيف الكتب بدأ منذ العام ١٩٤٨،<sup>٩</sup> إلا أن غالبيتها بقيت في «أكياس قمح كبيرة، بالمشات، لسنوات طويلة، حيث كانت الأكياس موضوعة وراء قاعة القراءة التابعة لقسم (علوم الشرق)، ولم تُدخل إلى فهرس المكتبة إلا في سنوات الستين (ص: ١٠٧-١٠٨). وتقلّصت مهمة الفهرسة جداً بعد حرب عام ١٩٦٧، عندما حصلت المكتبة الوطنية على الكثير من الكتب التي أتت من الأراضي المحتلة (ص: ١٠٧).

٢. عمل موظفو وزارة المعارف على بيع كميات من الكتب المنهوبة، وذلك لأن الميزانية الخاصة بتصنيفها وحفظها لم تكن كافية. فبين الأعوام ١٩٣٥-١٩٥٨ اشتكى موظف وزارة المعارف (شلمون) مراراً من أن ميزانية «المكتبة العربية» -وهو الاسم الشامل الذي مُنح لمخازن الكتب- غير كافية، وادعى أن هذا يلحق الضرر بالكتب؛ ما يقلص هامش الأرباح التي يمكن جنيها منها (ص: ١٢١). علماً بأن هذه المكتبة كانت تحت الضوء؛ ففي ١٩٤٨/١٢/٩م، توجه بن غوريون إلى يافا، فاصطحبه مضيفوه إليها، كتب بن غوريون عن ذلك في يومياته (ص: ٩٦): «زرت برفقة ساسون المكتبة العربية التابعة لدولة إسرائيل في يافا. لقد جمّعوا عشرات آلاف الكتب العربية، ولم يقوموا بعد بتصنيف وتسجيل الكتب؛ يواصلون التجميع».

٣. في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ كتب أحد مسؤولي وزارة المعارف انطباعاته من جولة أجراها في مخازن الكتب العربية في القدس، مما ورد فيها: قسم كبير من هذه الكتب مرزوم في داخل رزم وعُرف وفق مضامينه. وقسم آخر ما زال موجوداً في مرحلة ما قبل العدّ والترتيب (...) لا شك في ضرورة فحص هذه الكتب من ناحية مضمونها والفائدة التي يمكن أن تعود بها على مشروع التربية العربية (ص: ١٢١).

٤. في نهاية عام ١٩٤٨ تقرّر بيع الكتب، فبيعت للفلسطينيين الذين بقوا في البلاد بعد أن خضعت لعملية تصنيف

وتسجيل ويعد فحص مضامينها وتصديق موظفي وزارة المعارف لها. وقد بيع جزء من هذه الكتب إلى مدارس عربية مباشرة، فيما عرضت كتب أخرى للبيع العلني في مزادات أجرتها وزارة المعارف، بين فينة وأخرى في المدن الكبيرة<sup>١</sup> (ص: ١٢٢).

كما أصيبت «المكتبة العربية»: المكونة من الكتب المنهوبة، بالشلل التام، في مطلع الخمسينيات لعدة أسباب، منها:

- نقص القوى العاملة. ففي ربيع ١٩٥٤ تبين لمراقب الدولة أن العناية بالكتب قد ساءت من كانون الثاني ١٩٥٣؛ لأن مسؤوليتها كاملة أُلقيت على موظف واحد فقط لا يخضع لأي رقابة من طرف الوزارة (المعارف) (ص: ١٢٦). وحتى الموظفين كانوا برتب مهنية أقل، منهم طلبة من الجامعة العبرية يتقنون اللغة العربية في المراحل الأولى من دراستهم (ص: ١٣٠).

- استمرار ورود المزيد من الكتب التي لم يكن لها متسع، فنقلت من مخزن إلى آخر، من دون تسجيل أو رقابة، وفي ظل غياب قائمة موجودات (سجل). وفي كل جرد كان يظهر نقص في الكتب. ولم يبدأ العمل بقوائم الدخول والخروج وسجلات الدخل المتبعة في الوزارات الحكومية إلا في أيار ١٩٥٣. ومما يذكر أن مكتبة المعهد العربي في يافا كانت تحوي نحو (٤,٠٠٠) كتاب، وآلاف الكتب في مدرسة حسن عرفة في يافا لم تصنف (ص: ١٢٣-١٢٤).

- هناك شهادة لنائب مدير وزارة التربية في مطلع العام ١٩٥٤، يبين حالة التخبط والفوضى والنهب والسرقة للكتب الفلسطينية، من القدس ويافا وبئر السبع والمجدل وطبريا وصفد... الخ، مشيراً إلى أن هناك كميات من الكتب نقلت من يافا إلى القدس نهاية العام ١٩٥١ (ص: ١٢٥). وفي أوائل العام ١٩٥٤، تبين للمسؤولين أن هناك كميات من الكتب، أصبحت غير قابلة للاستخدام؛ فيما يتم بيعها لتجار الكتب وإما لمصانع الورق (ص: ١٢٦).

- في كانون الأول ١٩٥٤، أعلن أحد المسؤولين أنه، وبسبب عدم وجود رفوف كافية، مضطر لوضع الكتب في مخزن يافا، على الأرض المصنوعة من الباطون، والوسخة، والمخلوطة بالقار؛ والتي

تتلف الكتب عند وضعها عليها (ص: ١٢٦).

- تم في العام ١٩٥٥ نقل مخزن الكتب العربية من حيفا، من شارع إلى آخر، بشكل غير منتظم؛ حيث أُدخل المخزون إلى غرفة واقعة على السطح وصغيرة جداً، وألقى العتالون رزم الكتب التي مرّقت ونشرت في كل صوب، وحتى السلم المخصص لرفع الكتب تمت سرقة (ص: ١٢٨).

## الخاتمة والتعليق

كأنني بالمترجم «علاء حليحل»، في تقديمه للكتاب، يصوّب بعض الأمر، عندما يشير إلى أن المكتبة الوطنية الإسرائيلية ضلعت في تلك العمليات الكبيرة من أجل زيادة مخزونها من الكتب وترقية مكانتها العلمية والبحثية، كما أن «حليحل» يصوب الأمر بشأن كتب يهود اليمن، التي يرى أن ما جرى بحقها هو عملية «استيلاء بطرق ملتوية وجنائية»، وأن الكتب الفلسطينية التي تم نهبها وسرقتها والاستيلاء عليها، هي عشرات الآلاف من الكتب، وليس (٣٠,٠٠٠) كتاب كما يشير «عميت».

إن القراءة التحليلية الدقيقة للكتاب، تضع القارئ في أجواء عملية «المحو والإنشاء» التي قامت بها الحركة الصهيونية السياسية-الجغرافية؛ التي سعت إلى أن «تنشي» الحضور «اليهودي» على الأرض، بعد استكمال عملية «محو» الآخر الأصلي؛ مادياً ومعنوياً وثقافياً وتراثياً وتاريخياً... الخ.

وإن ما جرى للكتب الفلسطينية المنهوبة والمسروقة والمستباحة، وفق ما جاء في هذا الكتاب، خلال النكبة، وما قبلها وما بعدها، هو واحد من سلسلة خطوات ومراحل المحو تلك. والتي تشكل، إلى جانب مظاهر المحو الأخرى للتراث والآثار والعمران... الخ، جوهر عملية المحو الثقافي، التي رأت فيها الحركة الصهيونية ضرورة من ضرورات إنشاء كيانه السياسي على الجغرافيا الفلسطينية، المشبعة بتراكم الحضارات التي مرت عليها عبر آلاف السنين، بلا انقطاع.

وأما بشأن التعامل مع تلك الكتب، فقد اتضحت حالة الارتباك بين صفوف القائمين عليها، فقد جاءت غالبية المشاهد مشبعة بالنظرة الدونية التي تتبناها الحركة الصهيونية ذات الجوهر



## الهوامش

- ١ ص: ٨٧ يشير «عميت» إلى أن التهديد الصهيوني أنشأ، لدى الفلسطينيين، حاجة قوية جداً للمعلومات المكتوبة.
- ٢ تم احتلاله من قبل الهغاناه في أواخر نيسان/ ١٩٤٨م (ص: ٩٠).
- ٣ كتب بن غوريون في مذكراته: في ٢٠/١/١٩٤٨م، بدأ حي الطالبيية يتحول إلى حي يهودي (ص: ٩٠).
- ٤ في مذكرة صادرة عن المكتبة الوطنية في شهر آذار ١٩٤٩، ورد وصف لهذه الأعمال من خلال الأشخاص الذين قاموا بالمهمة. حيث شعر المختصون من المنتصرين، فور احتلال جيش الهغاناه للقطمون والأحياء القريبة منه، بخشية على مصير مجموعات الكتب الخاصة والعامة الموجودة في الأحياء التي تمت استباحتها (ص: ٨٧).
- ٥ تأسس هذا القسم في العام ١٩٣٠، وله غايتان مركبتان: (١) البحث في ثقافة وتاريخ الشعوب المسلمة، (٢) دعم احتياجات الدولة السياسية والأمنية، التي كانت بحاجة لمن يراقب ما يحدث في المجتمعات العربية (ص: ١٠٥).
- ٦ يشار إلى كتب خليل السكاكيني (SAK)، وإلى نمر (NIMR).
- ٧ خصص «عميت» نحو خمس صفحات من كتابه لذكر قصص خاصة بمالكي تلك الكتب، منهم: ناصر الدين النشاشيبي، وإسعاف النشاشيبي، و خليل السكاكيني، و خليل بيدس، ويعقوب فرج، ود. توفيق كنعان، وفؤاد (أو فايز) أبو رحمة، وحلمي عبد الباقي، ويوسف هيكل (ص: ١١٣-١١٨).
- ٨ خلال فحص أول (٥٠٠) كتاب: AP1-AP500، تبين أن ٣٠٪ منها كتب نثر، و ٢١٪ إسلاميات، و ١٨٪ منها فقه اللغة والخطابة، ونحو ١١٪ كتب العلوم الطبيعية... الخ (ص: ١١٠).
- ٩ هناك اعتقاد بأن التصنيف لم ينته بعد (ص: ١٠٧).
- ١٠ الأديب والشاعر والمربي الفلسطيني حنا أو حنا من مواليد قرية الرينة المحاذية للناصرة. حضر أحد مزادات البيع هذه: في مطلع سنوات الستين سمعت أن وزارة المعارف تجري مزاد بيع كبيراً لكتب وجدت في أماكن عدة. جرى البيع في حيفا، في مخزن كبير في شارع النبي. وكان بوسع كل راغب بالشراء أن يأتي ويشترى. أنا ذهبت إلى هناك أيضاً، ووجدت كتباً تعليمية بالأساس، بالإضافة إلى كتب أخرى، كلها بالعربية.

الكولونيالي-الاستعماري الغربي، اتجاه الشرق الذي يرون فيه «متخلفاً»، لدرجة عجز أبنائه حتى عن فهم ما يوجد بين أيديهم من كتب ومراجع ومخطوطات؛ فاعتبروا أن هؤلاء أقل بكثير من أن يحتفظوا بتلك الكتب، التي يجب أن تكون بين أيدي من «يستحقها» ويكون قادراً على فهمها، فكانت النتيجة «بتر» الشريان الواصل بين الإنسان الفلسطيني وكتابه، ومنح هذا الكتاب هوية «يهودية» كالهوية التي منحت للأرض الفلسطينية.

كما كان هناك من المشاهد ما يشير إلى الخوف والقلق الكبيرين من محتويات تلك الكتب، والأثر الذي يمكن أن تتركه على القارئ (العربي) اتجاه الدولة الفتية، التي هي دولة «قلقة» ومضطربة بكل المعايير: الجغرافية والديمقراطية والاجتماعية والسياسية والأيدولوجية... الخ، فكانت عملية «الهرس» التي تمت لـ (٣١٥، ٢٦) كتاباً، فلسطينياً من الكتب المنهوبة، بعد نحو عقد من الزمن على إنشاء (الدولة)، بادعاء أن هذه الكتب لا تلائم المدارس العربية في البلد (...) (وأيضاً لأن) قسماً منها احتوى على موادّ مناهضة للدولة، ويمكن لنشرها أو تسويقها أن يلحق الضرر بالدولة!

من جانب آخر، لا بد من الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للكتب الفلسطينية التي تم نهبها واستئصالها من الجسد الثقافي الفلسطيني، لا تقتصر على الـ «٣٠,٠٠٠»، التي ألقى بها بين جدران المكتبة الوطنية-الصهيونية في القدس، كما يشير «عميت» في مدخل كتابه هذا، بل إنها عشرات آلاف الكتب، ومئات المخطوطات، التي تاهت بين أقدام المحتلين الذين هدموا، ودمروا، وسفكوا الدماء، واستباحوا الساكن والمتحرك على الجغرافيا التي تمكنوا من الوصول إليها.

في كل تلك المراحل كانت المكتبة الوطنية، والجامعة العبرية، ووزارة المعارف، والأكاديميون والباحثون الشرقيون والمستشرقون جزءاً من المشهد الذي يصفه «حليحل» بأنه «تداخل البحث الأكاديمي بالسياسة والحرب والقوة، إلى جانب الخداع والتضليل والتنافس المموم».

إن ما سبق ذكره، ليس سوى جزء صغير من المشهد الذي يتعلق بجوهر الصراع القائم على هذه الأرض، بشكل متواصل وبلا توقف، منذ نحو قرن من الزمن.